مجتمع

إيطاليا: استمرار تدفق المهاجرين إلى لامبيدوزا

قالت مصادر أمنية إيطالية إنّ وصول المهاجرين السريين إلى جزيرة لامبيدوزا الصقلية ما زال مستمراً. وأضافت أنّ «قارباً صغيراً قد وصل الى ساحل الجزيرة في وقت متأخر ليل الإثنين-الثلاثاء، يحمل على متنه عشرين شخصاً، من بينهم عدة قاصرين». وأوضحت المصادر الأمنية أنّ «المهاجرين تمت مرافقتهم إلى النقطة الساخنة على الجزيرة الصقلية، وهي المجهزة لاستيعاب 95 شخصاً فقط، بينما تضم الآن أكثر من 700». كذلك، وصل مساء الأحد أكثر من 100 مهاجر في دفعتين؛ واحدة من تونس والأخرى من ليبيا. (أكي)

لقاح الإنفلونزا يقلص خطر الإصابة بالألزهايمر

كشفت دراسة أجراها باحثون من جامعة «تكساس» الأميركية أنّ جرعة من لقاح الإنفلونزا يمكن أن تقلّص خطر الإصابة بمرض الألزهايمر. ووجد الخبراء أنّ الأشخاص الذين حصلوا على حقنة اللقاح لسنوات عدة كانوا أقلّ عرضة للإصابة بالمرض بنسبة الثلث تقريباً. وقد حلّل الباحثون بيانات 9066 شخصاً في عمر الستين وأكثر، وتبين لهم أنّ جرعة واحدة من اللقاح أدت إلى انخفاض بنسبة 17 في المائة في المتوسط. وأشارت إلى أنّ اللقاح على مدى سنوات عدة يمكن أن يوفر حماية إضافية بنسبة 13 في المائة. (قنا)

المشرق العربي ملتهب الحرارة

سجلت درجات حرارة مرتفعة جداً في دول المشرق العربي أمس وأول من أمس، بالترافق مع أجواء انتظار عيد الأضحى المبارك، والوقاية من فيروس كورونا الجديد، إذ وصلت في بعض مناطق الداخل اللبناني إلى 44 درجة مئوية، فيما سجل الأردن ثالث أعلى درجة حرارة في تاريخه. في فلسطين، تستمر درجة الحرارة المرتفعة اليوم الأربعاء، لليوم الرابع على التوالي، مع استمرارها غداً الخميس أيضاً، مع الإشارة إلى أنّها أعلى من المعدل السنوي المعتاد في مثل هذا الوقت من العام بما بين أربع درجات وست درجات بحسب المنطقة، وتصل في القدس ورام الله اليوم إلى 35 مئوية، وفي غزة (الصورة) إلى 40. أما العاصمة السورية دمشق، فتسجل اليوم 41 مئوية، في معدل أعلى بخمس درجات عن المعتاد.

في لبنان، وبالرغم من درجات الحرارة المرتفعة جداً والتي تصل في المنطقة الساحلية، نهاراً، اليوم الأربعاء وغداً الخميس، إلى 33 درجة مئوية، فإنّ اللبنانيين لن يتمكنوا من الذهاب إلى البحر، بسبب إجراءات الإقفال العام التي تبدأ غداً وتستمر حتى العاشر من أغسطس/ آب المقبل.

بالعودة إلى الأردن، سجلت العاصمة عمّان رسمياً بحسب تقرير دائرة الأرصاد الجوية أول من أمس الإثنين 43 درجة مئوية وهي ثالث أعلى درجة حرارة عظمى في أرشيف العاصمة المناخي والممتد لعقود. وسبق لعمّان تسجيل 43,6 مئوية عامي 1979 و2000، كذلك 43,3 مئوية عام 2010. (العربي الجديد)

(مجدي فتحي/ Getty)

اليمن: المطر إذ يتحوّل إلى كارثة

زكريا أحمد

ظلّت أيادي اليمنيين مرفوعة إلى السماء طوال الشهرين الماضيين طلباً للغيث، لكنّهم لم يتوقعوا أن تتحول قطرات المطر التي كانت تصنع البهجة في نفوسهم وأراضيهم الزراعية لحظة تساقطها، إلى كارثة إضافية للبلد الذي يئن تحت وطأة الحرب منذ أكثر من خمس سنوات. ويعيش اليمن في الأساس واحدة من أكبر الأزمات في العالم على الصعيد الإنساني، إذ تسبب النزاع بنزوح نحو أربعة ملايين من إجمالي 29 مليون نسمة. وتقول منظمات أممية، إنّ المعارك المتصاعدة طوال السنوات الخمس الماضية، في شمال وغرب البلاد، أجبرت عشرات الآلاف على التنقل في أربع موجات نزوح، وفي الأيام الأخيرة، تكفلت الفيضانات التي خلفها المنخفض الجوي، في موجة نزوح خامسة. وخلال العام الجاري، بات اليمن عُرضة، بشكل متكرر، لمنخفضات جوية آتية من المحيط الهندي وشرق آسيا. وفي حين كانت الأمطار الموسمية تصل سنوياً إلى المحافظات الجبلية فقط، في شمال ووسط اليمن، أدت تقلبات الطقس الجديدة إلى كوارث في المدن الساحلية التي تشهد ندرة في هطول الأمطار، ولا يمتلك سكانها أبسط الإمكانات أو شوارعها التجهيزات اللازمة، لمواجهة كوارث السيول. وأحالت الأمطار مساكن آلاف المواطنين والنازحين في السهل التهامي الممتد من حجة إلى الحديدة إلى ركام، خصوصاً في البلدات الساحلية الحارة، التي يشيّد سكانها بيوتهم من سعف النخيل.

وبحسب إحصاءات رسمية صادرة عن سلطات محافظة الحديدة، فقد أدت الفيضانات التي ضربت مديريات الزُهرة، والقناوص، واللُحية، إلى مصرع 15 شخصاً وجرف 50 منزلاً على الأقل. وقال سكان إنّه تم العثور على ضحايا مدنيين تحت أنقاض المباني الطينية بعد يوم من هطول الأمطار. ويشكو سكان سهل تهامة من تقاعس السلطات الحوثية الحاكمة لمناطقهم وكذلك المنظمات الإغاثية، في القيام بدورها بإغاثة بلداتهم المنكوبة. ومن جهتها، تقول الطبيبة، أشواق محرم، الناشطة في العمل الإنساني في هذه المناطق بالذات، لـ«العربي الجديد» إنّ فريقها الإغاثي يستعد لتدخل طارئ في مديريات الحديدة المتضررة.

وفي محافظة حجة المتاخمة للحديدة، بالشمال الغربي لليمن، لم تكن حال السكان هناك أفضل من قاطني سهول تهامة، فقد تسببت الفيضانات التي ضربت بلدة اللوحة، في مديرية بني قيس، بوفاة أربعة أفراد من أسرة نازحة وفقدان خامس، فيما باتت أكثر من 50 أسرة بلا مأوى، بعد جرف السيول الأكواخ الخاصة بها. وما زال الخطر يتهدد عشرات الأسر التي تقطن الأكواخ في السهول والوديان والمناطق الساحلية الممتدة من حجة إلى الحديدة، خصوصاً مع استمرار المنخفض الجوي. ووفقاً لمركز الأرصاد اليمني، فإنّ حالة عدم الاستقرار هي السمة الرئيسية لطقس المحافظات اليمنية، والأمطار الغزيرة التي هطلت في اليومين الماضيين وصلت إلى 6,2 ملم في مناطق مختلفة، كانت خارج نطاق بعض محطات الرصد الجوي.

المباني التاريخية العتيقة في صنعاء، كانت هي الأخرى عُرضة لكارثة الأمطار التي ضربت المدن، ومساء أمس الأول الإثنين، لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم وأصيب أربعة آخرون، من جراء انهيار مبنى مكوّن من أربع طبقات في محيط مستشفى الثورة بالعاصمة صنعاء. ويقول سكان في الحيّ لـ«العربي الجديد» إنّ قاطني المنزل الطيني هجروه خشية من انهيار محتمل بسبب الأمطار الغزيرة، فيما حلّت الكارثة على عمّال كافيتيريا وبقالة تقعان في الطبقة الأولى منه.

بدوره، يقول مدير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، نجيب السعدي، لـ«العربي الجديد» إنّ الأضرار التي تسببت بها الأمطار في منطقة وادي حضرموت، زادت من معاناة النازحين خصوصاً في مخيمات مريمة ومدودة، وجعلتهم يعيشون في العراء، بعدما عصفت الرياح بالخيام والبيوت المتهالكة. ووفقاً للمسؤول الحكومي اليمني، فقد أدت الفيضانات إلى تدمير مساكن ثماني أسر، وإتلاف مواد غذائية خاصة بخمس وستين أسرة، وإتلاف المواد الإيوائية من فرش وبطانيات وملابس 12 أسرة. ويكشف مدير وحدة النازحين، أنّ هناك احتياجات عاجلة لـ 78 أسرة ونقل أماكن المخيمات من مجاري السيول، فضلاً عن مواد النظافة والناموسيات. وفي محافظة مأرب، يذكر السعدي، أنّ إجمالي الأسر التي تضررت بشكل كلي في مدينة مأرب وصل إلى 637، تليها مديرية الوادي بـ399 أسرة، ثم صرواح بـ179 أسرة، فيما تضررت أسرتان في مديرية حريب.

تهديد للتراث العالمي

بلدة شبام في حضرموت، المصنفة ضمن التراث العالمي لاحتوائها على ناطحات سحاب طينية، تعرضت لأضرار بالغة من جراء السيول. ودعت الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، المنظمات الدولية، لإنقاذ المدينة، خصوصاً أنّ مبانيها المسجلة كأحد فنون الهندسة المعمارية مهددة بالانهيار في أيّ لحظة.

تحقيق

يمثل قانون جديد مرّ من غرفتي البرلمان الفرنسي، أملاً جيداً لضحايا العنف الأسري، لا سيما النساء وهن الأكثرية في هذا المقام، وإن مع بعض الشوائب التي تحتاج إلى مزيد من العمل لتحقيق إمكانية الردع المناسبة والإحاطة بالضحايا

العنف الأسري

قانون جديد لحماية الضحايا في فرنسا

باريس ـ **محمود الحاج**

في الوقت الذي تقدمت به النائبة عن حزب «الجمهورية إلى الأمام» الحاكم في فرنسا، بيرانجير كوبَار، باقتراح قانون لحماية ضحايا العنف الأسري، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، كانت مجموعة من الناشطات المختصات بمراقبة وإحصاء جرائم القتل بحق النساء تتهيأ لإصدار الحصيلة السنوية الخاصة بـ2019. وبحسب هذه المجموعة، التي تنشط تحت اسم «القتيلات على يد الشريك الحالي أو السابق»، فإنّ 149 امرأة تعرضن للقتل خلال 2019 من قبل شريكهنّ الحالي أو شريك سابق، يمثّل هذا الرقم ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2018، وفيه وصل عدد النساء القتيلات إلى 121، في بلد تتعرض فيه، كلّ سنة، أكثر من 213 ألف فرنسية لمختلف أنواع العنف من قبل شركائهن الحاليين أو شركاء سابقين، بحسب تقرير لوزارة الداخلية.

وإذا كان العزل الصحي، الذي عاشته فرنسا بين منتصف مارس/ آذار ومنتصف مايو/ أيار الماضيين، بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد، ومحاولات احتوائه، قد ساهم، في ما يبدو، في تخفيض عدد جرائم قتل النساء مقارنةً بالعام الماضي (وهو أمر تشرحه ناشطات بارتباط لحظة القتل عادةً بلحظة مغادرة النساء منزلهن)، فإنّه تَسبَّب، في الآن نفسه، بزيادة البلاغات عن التعرض للعنف الأسري بما نسبته 30 في المائة في مختلف أنحاء البلاد.

هذا هو السياق الذي يأتي فيه اعتماد مجلسَي النواب والشيوخ، قبل أيام قليلة، اقتراح القانون الهادف إلى حماية ضحايا العنف الأسري، والذي صاغته النائبة كوبَار وزملاؤها انطلاقاً من الخلاصات التي توصلت إليها محادثات الحكومة، نهاية العام الماضي، مع الجمعيات والمؤسسات الناشطة في هذا المجال. قانون تقول إيميلي، إحدى منسّقات جمعية «بوتان دي غيربير» لمساعدة ضحايا العنف الأسري، إنّه «كان منتظراً منذ زمن». لا تخفي إيميلي، وهي، مثل كلّ منسقات ومنسقّي هذه الجمعية، ضحية سابقة للعنف الأسري، سعادتها لانتقال الموضوع من خانة التعاطف والحديث الإعلامي إلى خانة الأفعال الملموسة. لكنّها لا تتحفظ فقط على مقاربة الحكومة النظرية للموضوع وعلى استخدامها الملف لمآرب سياسية، بل أيضاً على إحدى مواد القانون، والتي تسمح للأطباء بخرق مبدأ السرية الطبية والإبلاغ عن حالات عنف أسري ترقى إلى تهديد حياة الشخص المعنّف. تعلق: «من الصعب جداً للشخص المعنّف الحديث عن العنف الذي يتعرض له. هو يخاف من تبعات ذلك على سلامته الشخصية. كان الطبيب يمثل الملجأ الأخير تقريباً لكثير من النساء اللواتي يردن الكشف عن معاناتهن وطلب المساعدة. تخويله الإبلاغ عن حالتهن، من دون إطلاعهن على ذلك ومن دون التحدث إليهن بالموضوع، يزيد الأمر سوءاً بدلاً من حلّ المشكلة».

مثل إيميلي، تنتقد لوزير دولافييه، من جمعية «أون أفان توت» هذا التدبير، لكن لسبب آخر، أنّها ترى فيه انتقاصاً من قدرة النساء في تقدير أوضاعهن وفي اتخاذ قرار مثل قرار الإبلاغ عن التحرش أو العنف الذي يتعرضن له.

ومن التدابير الأساسية التي يأتي بها القانون الجديد أيضاً، تجريم التحرّش والعنف الذي يقود الشريك الآخر إلى الانتحار أو إلى محاولة الانتحار، إذ بات ممكناً لعقوبة الحبس أن تصل إلى 10 سنوات، وإلى المخالفة المالية أن تصل إلى 150 ألف يورو. كذلك، يشدّد التشريع عقوبة تتبّع الشريك رقمياً والتنصّت أو التجسس عليه وتحديد موقعه. ويلغي تدابير كان معمولاً بها وكانت تشكل موضوعاً لنقد الجمعيات المختصة، مثل توسط القضاء بين الطرفين، والذي كان يؤدي إلى جمع الضحية مجدداً مع معنّفها - وهو أمرٌ غالباً ما يعيد الضحايا إلى دائرة العنف وترى فيه الجمعيات الناشطة احتضاناً قانونياً للمجرم. كذلك، يخصص قانون العنف الأسريّ الجديد عدداً من الإجراءات لحماية الأطفال في سياق العنف الأسريّ، أبرزها تعليق سلطة الوالد المعتدي ومنعه من زيارتهم أو حضانتهم.

يضاف إلى هذا، الاعتراف بالبعد النفسي للعنف الأسري، لا سيما مفهوم النفوذ أو التأثير، الذي يصف تأثير مرتكب العنف نفسياً على ضحيته. ويشكل هذا المفهوم إحدى ركائز العنف الأسري، لكنّه بالرغم من ذلك من أكثرها إهمالاً من قبل السلطات. تعلق إيميلي: «تذهب المرأة المعنّفة إلى الشرطة لتشتكي، فتشعر أنّها تعاقب على شكواها. يقول لها عناصر الشرطة: لا نستطيع مساعدتك لأنّك لا تملكين دليلاً محسوساً، بل يشكّون أحياناً في مصداقيتها. هم يعتقدون أنّ العنف الأسري عنف جسديّ فحسب. لكن، يمكن للعنف أن يكون نفسياً، أو جنسياً أو اقتصادياً. والاعتراف بسيطرة المعتدي على ضحيته نفسياً خطوة إلى الأمام».

بالرغم من أنّ القانون الجديد معنيّ بحماية ضحايا العنف الأسري، نساءً كانوا أم رجالاً، فإنّ واقع العنف على الأرض يجعل منه تشريعاً موجهاً لحماية النساء قبل غيرهن، حيث يمثلن النسبة الساحقة من ضحايا العنف الأسري سنوياً. وعلى سبيل المثال، فإن 81 في المائة من ضحايا جرائم القتل الأسري كنّ نساء عام 2018، وتبلغ هذه النسبة أكثر من 94 في المائة عام 2017.

لكنّ هذا لا يعني عدم تعرّض الرجال، بدورهم، لعنف من قبل شريكاتهم، إذ وصلت نسبة الرجال الذين لقوا حتفهم على يد شريكاتهم خلال سنة 2016 إلى أكثر من 21 في المائة من المجموع العام لضحايا العنف الأسري القتلي. وبحسب إحصائية أقدم، فقد بلغ عدد الرجال الذين تعرضوا للعنف من قبل شريكاتهم بين عامي 2012 و2013 نحو 150 ألفاً، في حين قارب عدد النساء المعنفات من قبل شركائهن، في الفترة نفسها، أربعمائة ألف امرأة. ويرى مراقبون أنّ قلة الحديث والنشاط القانوني حول العنف الأسري الذي يعاني منه الرجال يعود إلى قلة لجوء الأخيرين إلى تقديم الشكاوى، إذ لا يتقدم إلا 3 في المائة من الرجال ضحايا تعنيف شريكاتهم بشكوى، في حين يرتفع هذا العدد إلى 10 في المائة بين النساء. في المقابل، تشير أرقام وإحصاءات رسمية وأخرى تقدمها جمعيات ناشطة إلى أنّ نسبة لا بأس بها من حالات العنف ضد الرجال يسبقها عنفٌ كان هؤلاء الرجال يقومون بها ضد شريكاتهم.

المرأة عرضة للعنف أكثر من الرجل (مهدي طعم الله/ Getty)

213,000

فرنسية، يتعرضن سنوياً لمختلف أنواع العنف، من شركائهن الحاليين أو السابقين، بحسب وزارة الداخلية

كورونا: آثار مجتمعية خطيرة للوباء

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يقترب عدد المتعافين من فيروس كورونا الجديد، من عشرة ملايين من أصل أكثر من 16 مليوناً و500 ألف مصاب، فإنّ الآثار الخطيرة التي جرها الوباء لا تتعلق بالجانب الصحي المباشر فقط، بل بمشاكل مجتمعية بعضها صحي وبعضها تربوي تعليمي وبعضها اقتصادي معيشي.

في هذا الإطار، رجحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أن يعاني نحو سبعة ملايين طفل إضافي في جميع أنحاء العالم من آثار سوء التغذية الناجم عن الأزمة الاقتصادية والمجتمعية للوباء، بحسب تقديرات نشرتها المنظمة، أمس الثلاثاء. وأكدت المنظمة أنّه قبل ظهور الوباء، في عام 2019، كان سبعة وأربعون مليون طفل في جميع أنحاء العالم، يعانون من آثار سوء التغذية والفقدان الوزن والنحول. وقالت مديرة المنظمة هنريتا فور: «لقد مضى سبعة أشهر على تسجيل أول الإصابات بفيروس كورونا الجديد، واتضح بشكل متزايد أنّ عواقب الوباء تضر بالأطفال أكثر من المرض في حدّ ذاته». وأضافت: «لقد ازداد الفقر ومعه ازداد انعدام الأمن الغذائي. وتعطلت الخدمات الأساسية وسلاسل الإمدادات الغذائية. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير. وادى ذلك إلى انخفاض جودة الوجبات الغذائية التي يحصل عليها الأطفال، وارتفعت معدلات سوء التغذية». وتستند «يونيسف» إلى تقرير نشرته مجلة «ذا لانسيت» الطبية، أعرب فيه الباحثون عن قلقهم من عواقب سوء التغذية المرتبط بوباء كورونا على الأطفال. واعتبر الباحثون أنّ «التأثير العميق لوباء كورونا على تغذية الأطفال الأصغر سناً قد تكون له عواقب عبر الأجيال» معربين عن مخاوفهم من أن يضرّ ذلك «بنمو وتطور هؤلاء الأطفال».

كذلك، أدى الوباء إلى خسارة عشرات الملايين مصادر دخلهم حول العالم. وفي إسبانيا، أعلن أمس، بحسب أرقام رسمية، عن خسارة أكثر من مليون وظيفة في الفصل الثاني من العام الجاري غالبيتها في القطاع السياحي. وأعلن المعهد الوطني للإحصاء أنّ معدل البطالة ارتفع أيضاً إلى 15,3 في المائة في الفصل الثاني مقابل 14,4 في المائة في الفصل الأول ما يرفع عدد العاطلين من العمل إلى ثلاثة ملايين و370 ألفاً. لكنّ هذا الرقم الذي يشكل ارتفاعاً في عدد العاطلين من العمل بـ55 ألفاً مقارنة مع الفصل السابق، أقل من الواقع لأنّ نحو 1,1 مليون شخص صنفوا «غير عاملين» كما أضاف المعهد الوطني للإحصاء. وقالت هذه الهيئة الرسمية إنّ إجراءات العزل وإغلاق العديد من الشركات «منعت» هؤلاء الأشخاص من البحث عن عمل وبالتالي لا تنطبق عليهم المعايير المطلوبة لكي يحتسبوا بين العاطلين من العمل. من جانب آخر، فإن العدد الرسمي للعاطلين من العمل لا يشمل العدد الكبير للأشخاص الذي كانوا في بطالة جزئية أو تقنية خلال الفصل الثاني، وذلك في إطار من العزل الكامل أو الجزئي في إسبانيا. وبينما تأثر التلاميذ والطلاب والمؤسسات التعليمية، في مختلف أنحاء العالم، بالوباء، كما حذّرت الأمم المتحدة سابقاً من احتمال زيادة فجوة التعليم بين الأغنياء والفقراء، خصوصاً أنّ الأخيرين لم يتمكن كثيرون من بينهم من الحصول على إمكانية التعلم عن بعد، ولن يلتحق كثيرون منهم بالصفوف الدراسية عندما تعود المدارس مجدداً، بل سيتسربون إلى سوق العمل، فإنّ الآثار السلبية لإجراءات الإقفال والطوارئ الصحية تمتد إلى النشاط المطلبي والحقوقي للمجموعات المختلفة. وهو ما ظهر أمس بالذات في أستراليا، إذ ألقت الشرطة القبض على أحد قادة الاحتجاجات المناهضة للعنصرية، وفضّت تظاهرة قبل انطلاقها، بعدما قضت المحاكم بعدم قانونية التجمع في وسط مدينة سيدني، بسبب تهديد جائحة كورونا. وكان بادي غيبسون، أحد قادة الاحتجاجات، من بين ستة أشخاص اعتقلوا في حديقة تعرف باسم «ذا دومين» قبل أن يبدأ التجمع ظهر أمس الثلاثاء. وأظهرت مقاطع مصورة شرطيين يقتادان غيبسون إلى سيارة الشرطة، فيما تجاوزت أعداد العناصر الأمنية المتظاهرين. وطلب من المتظاهرين الرحيل، وجرى إخلاء المنطقة قبل 15 دقيقة من البداية المقررة. وقال ميك ويلينغ، مساعد مفوض الشرطة بولاية نيو ساوث ويلز، إنّ خمسة متظاهرين صدرت بحقهم غرامات بقيمة 1000 دولار أسترالي (710 دولارات أميركية) لخرقهم قيود الإغلاق، فيما وجهت لآخر تهمة استخدام الفاظ مسيئة. وقال ويلينغ: «لسنا ضد حق الاحتجاج، الأمر يتعلق بالسلامة العامة... نتفهم أنّ القضايا محل النقاش هنا مهمة وحساسة لكثير من الناس. لكن يجب علينا أن نفعل ما في وسعنا لضمان سلامة الجمهور بشكل عام في الوقت الحالي».

تجدر الإشارة إلى أنّ العالم سجل، حتى مساء أمس، نحو 16 مليوناً و550 ألف إصابة، من بينها نحو 9 ملايين و600 ألف شفاء وأكثر من 660 ألف وفاة، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

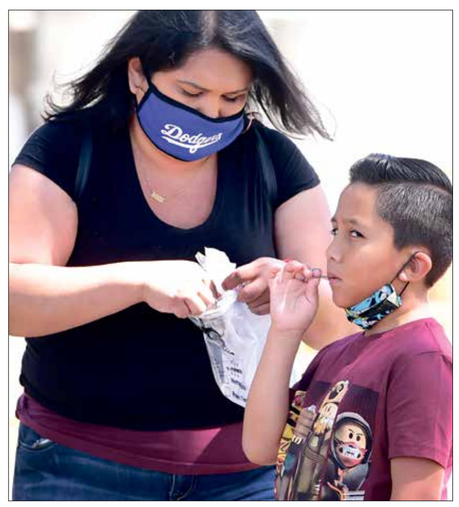

فحص طفل بلوس انجليس في الولايات المتحدة (فريدريك جي براون/ فرانس برس)

بعد 16 عاماً... كشف هوية قاتل طفل لبناني

عثر على قاتل ضحيتين في السويد، احدهما طفل لبناني كان يبلغ ثماني سنوات من العمر عام 2004. وان كانت الدوافع لا تزال غير واضحة، إلا انها لا تبدو عنصرية. لكن بالنسبة إلى عائلته، فطفلها لن يعود

ناصر السهلي

في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004، كان الطفل محمد عمروي (8 سنوات)، في طريقه إلى مدرسته في لينشوبينغ (جنوب وسط السويد)، عند الساعة الثامنة إلا عشر دقائق صباحاً عندما تعرّض لطعنات عدة من الخلف أدت إلى قتله. انتهبت سيدة سويدية تدعى انا ليبا سفينسون (56 عاماً آنذاك)، كانت تمر على رصيف مجمع سكني، إلى القاتل وصرخة الطفل. هربت منه فلحق بها وطعنها لتسقط هي الأخرى. تجمع أشخاص كانوا متوجهين إلى أعمالهم حول القتيلين، وحاصرت الشرطة المكان، ووجدت على بعد أمتار آثار دماء على قبعة عند باب متجر يبيع مواد غذائية كان لا يزال مغلقاً. وإلى جانب جثة القتيلة، كان القاتل قد ترك سكينه. مرّت أيام وأشهر وسنوات من دون أن تتمكن الشرطة السويدية من تحديد هويّة القاتل ودوافعه. فريق التحقيق الذي شكل لمتابعة الجريمتين عُدّ ثاني أكبر فريق بعد ذلك الخاص بمتابعة قضية مقتل رئيس الوزراء الأسبق أولف بالمه (قتل في نهاية فبراير/ شباط 1986). ولم يتمكن المحققون من إيجاد رابط بين سفينسون وعمروي. في الوقت نفسه، لم يستسلم المحققون على الرغم من مرور سنوات طويلة. وظل أهل الضحيتين يبحثون عن أجوبة تتعلق بهوية القاتل ودوافعه، علماً أن الشرطة استبعدت أن تكون الدوافع عنصرية، وحاولت التركيز على كيفية الوصول إلى القاتل. أجريت تحقيقات إلى مدرسته في لينشوبينغ (جنوب وسط السويد)، عند الساعة الثامنة إلا عشر دقائق صباحاً عندما تعرّض لطعنات عدة من الخلف أدت إلى قتله. انتهبت سيدة سويدية تدعى انا ليبا سفينسون (56 عاماً آنذاك)، كانت تمر على رصيف مجمع سكني، إلى القاتل وصرخة الطفل. هربت منه فلحق بها وطعنها لتسقط هي الأخرى. تجمع أشخاص كانوا متوجهين إلى أعمالهم حول القتيلين، وحاصرت الشرطة المكان، ووجدت على بعد أمتار آثار دماء على قبعة عند باب متجر يبيع مواد غذائية كان لا يزال مغلقاً. وإلى جانب جثة القتيلة، كان القاتل قد ترك سكينه. مرّت أيام وأشهر وسنوات من دون أن تتمكن الشرطة السويدية من تحديد هويّة القاتل ودوافعه. فريق التحقيق الذي شكل لمتابعة الجريمتين عُدّ ثاني أكبر فريق بعد ذلك الخاص بمتابعة قضية مقتل رئيس الوزراء الأسبق أولف بالمه (قتل في نهاية فبراير/ شباط 1986). ولم يتمكن المحققون من إيجاد رابط بين سفينسون وعمروي. في الوقت نفسه، لم يستسلم المحققون على الرغم من مرور سنوات طويلة. وظل أهل الضحيتين يبحثون عن أجوبة تتعلق بهوية القاتل صباح ذلك اليوم شكل صدمة لأهل محمد عمروي الذين هاجروا من لبنان إلى السويد. شقيقته التي خرجت من المنزل بعد شقيقها بعشر دقائق، صدمت وقد رأت سيارات الشرطة والإسعاف في المنطقة، ليكتشف الوالد حسن عمروي (59 سنة اليوم)، أن الضحية هو طفله الذي كان يرتاد ناديا لكرة القدم في سن مبكر.

فحصت الشرطة عينات الحمض النووي لنحو 5 آلاف إنسان ولم تتطابق مع القاتل

انتقلت العائلة إلى مدينة أخرى في جنوب استوكهولم، بعدما كرهت البقاء في المنطقة التي قتل فيها طفلها. واهتمت السويد من شمالها إلى جنوبها بقضية مقتل الطفل محمد وسفينسون، وتوالت الاتصالات والتبليغات من جيران وشهود عيان وصلت إلى نحو 13 ألف اتصال تتعلق بالقاتل المفترض. كما فحصت الشرطة عينات الحمض النووي لنحو 5 آلاف إنسان لم تتطابق مع القاتل. وبعد خمسة آلاف جلسة تحقيق، عرفت أن الفاعل «طويل القامة يرتدي ملابس سوداء وقبعة».

واصلت الشرطة عملها بسرية تامة، وحصلت خلال ربيع العام الحالي على مساعدة عالم الأنساب السويدي، بيتر شويلوند، الذي اتصل بمسؤول التحقيق في شرطة لينشوبينغ ليبلغه بأنه قادر على تقديم المساعدة. وساهمت خبرة شويلوند في تحديد هوية القاتل، وهو الذي ساهم في كشف هوية مجرمين سابقين في كرواتيا، كما في إحدى جرائم القتل في هيلسلنبورغ (جنوباً)، إضافة إلى تعاونه مع شرطة مالمو من خلال علمه. منحته الشرطة حق الاطلاع على ملف القضية بكل تفاصيلها، وأمنت له الدخول إلى أجهزة الحاسوب التابعة للمركز الوطني لأبحاث الطب الشرعي في استوكهولم، حيث تخزن نتائج فحوصات الحمض النووي، بما فيها أدلة جريمة عام 2004. ومن خلال علم الأنساب، درس 700 ألف عينة، بما فيها تلك التي تختزنها الشرطة الأميركية، للوصول إلى طرف خيط أحد أقارب القاتل المفترض. وكالة الأنباء السويدية وصحف محلية عدة نقلت عن شويلوند قوله إن عمله تركز على رسم خريطة تُنسب لما بين 600 إلى 700 شخص، والعودة إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وفي بداية إبريل/ نيسان الماضي، كان قد أنهى مقارنة عيّنات لـ900 شخص، غالبيتهم في السويد وبعضهم من أصول سويدية في أميركا، إلى أن حصر البحث في 25 حمضاً نووياً، «وبدات وصل خيوط شبكة العائلة»، كما قال لصحيفة «أفتون بلادت».

احتاج إلى زيارة كنائس وأخذ عينات من أناجيل قديمة جداً في الكنيسة المحلية والتفتيش في أرشيف الصحف عن إعلانات وفاة وغيرها. ويقول: «مساء 5 يونيو/ حزيران الماضي، وكان يوم جمعة، وصلت إلى القاتل. اتصلت برئيس فريق المحققين في لينشوبينغ لأخبره بأنني عثرت على القاتل لم يستوعب ما قلته، فكررت: وجدت قاتل عموري وسفينسون».

استغرق عمله الشرطة 16 عاما (جوهان نيلسون/ فرانس برس)

فسبكة

نشرت صفحة منظمة الامم المتحدة للطفولة، العربية، مقطع فيديو، عن المتطوعة سميرة غالب سيف، من تعز في اليمن. و تحدثت سميرة في المقطع عن عملها في تدريب الامهات ضمن برنامج «نادي الامهات» لتنشر التوعية الصحية وممارسات الوقاية من اوبئة مثل كوليرا وكورونا. وهو برنامج تنفذه «يونيسف» بالشراكة مع المنظمة الوطنية للتنمية الصحية، ويستهدف تدريب ثلاثة آلاف امّ يمنية، بهدف نشر توعية اوسع، تمتد من الامهات الى الاسر.

قصة لاجئ

«سنعود إلى فلسطين قريباً، هذا ما أراه، رغم أنّي بتّ في التسعين» كما يؤكد ذلك اللاجئ في لبنان، خالد قاسم

خالد قاسم

عود تنا إلى فلسطين قريبة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

على عكس كثير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان، والذين هجّروا من بلدهم أطفالاً، فإنّ خالد محمد قاسم الذي يعيش في مخيم عين الحلوة، في صيدا (جنوب)، كان شاباً في الثامنة عشرة عندما أجبر على مغادرة بلدته طبطبا، في عام النكبة، لكنّه مثل الجميع يحلم بالعودة، بل يؤمن بعودة قريبة إلى فلسطين. يقول لـ«العربي الجديد»: «في فلسطين، كنت أعمل في زراعة القمح، والشعير، وكلّ ما نحتاج إليه. لم نكن نحتاج لشراء شيء عدا الملابس. كان الرزق وافراً، وهو من أرضنا، نعيش بما قسمه الله لنا، ولم نكن حتى نحتاج إلى يد عاملة في البناء مثلاً، فإذا أراد أحد الجيران بناء بيته مثلاً أو صبّ سقف له بالأسمنت، يجتمع شباب الحي أو الأقارب ويتولون مساعدته. وحتى في شؤون الزواج كان الجميع يساعدون بعضهم بعضاً، فإذا تعثر أحدهم في شأن مادي أو نقص شيء لديه يوفره له الجيران. كلّ شيء في فلسطين كان أجمل وأفضل، والحياة كانت خالية من الهموم المعيشية»، يتابع: «حصّلت قسطاً جيداً من التعليم في مقاييس ذلك الوقت، إذ وصلت إلى الصف الرابع الأساسي، فلو أنّي أتممت تعليمي حتى الصف السادس لكنت تولّيت التعليم في المدارس التي افتتحت في لبنان بعد النكبة، كمعظم أصدقائي الذين عملوا في التعليم». وعن العائلة يقول: «كنا سبعة صبيان وبنتين مع أمّي، عندما خرجنا من فلسطين، فيما والدي كان متوفياً. خرجنا من فلسطين مشياً حتى وصلنا إلى الحدود الجنوبية للبنان، وفي أثناء مرورنا بالقرى الفلسطينية لم نرَ يهودياً قط، لا في الجليل، ولا في الصفصاف. سبب خروجنا هجوم العصابات الصهيونية على القرية ثلاث مرات، وفي المرات الثلاث لم يتمكنوا من دخولها، لكن قبل خروجنا بستة أشهر حوربنا اقتصادياً، فلم يكن معنا أيّ مال عندما خرجنا».

في لبنان، أقامت العائلة في بلدة يارون الحدودية، لمدة عامين، ثم انتقلت إلى عدلون (قضاء صيدا) لمدة عامين أخريين، ومن بعدها سنة 1952، انتقلت إلى مخيم عين الحلوة، عندما كان في موقعه الأساسي، منطقة الطوارئ، قبل تمدده إلى موقعه الحالي. ويقول: «عشنا في الشوادر طوال أربعة أعوام هناك. وتزوجت في عام 1958، وكنت أعمل في بدايات اللجوء بالزراعة، إلى أن تركت العمل فيها واخترت تعلم مهنة الخياطة، فوافق خياط الخيم إسكندر، على تعليمي مقابل خمسين ليرة، لكنّي لم أكن أملك هذا المبلغ، فوافق على تعليمي مقابل كوي الملابس هذه المرة». وبعدما وجد نفسه قادراً على الخياطة من خلال ملاحظته سراً لإسكندر، الذي لم يكن يعلّمه فعلياً، ترك المكان وعمل في مدينة صيدا خياطاً طوال خمسين عاماً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني